

Distr.  
GENERAL

A/53/948  
10 May 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون  
البند ٣٠ من جدول الأعمال  
إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات

### جمعية الأمم المتحدة للألفية: الإطار المواضيعي لمؤتمر قمة الألفية

#### تقرير الأمين العام

#### أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ القرار ٢٠٢/٥٣ بشأن جمعية الأمم المتحدة للألفية، بعد أن نظرت في تقرير الأمين العام عن تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح (A/51/950 و Add.1)، وفي المذكرة المقدمة من الأمين العام عن جمعية الألفية ومنظومة الأمم المتحدة (اللجنة الخاصة) ومنتدى الألفية (A/52/850). وبتخاذ هذا القرار، قررت اللجنة تسمية دورتها الخامسة والخمسين "جمعية الأمم المتحدة للألفية" وأن تعقد، كجزء لا يتجزأ من جمعية الألفية، مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية لعدد محدود من الأيام في موعد تقرره الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين المستأنفة.

٢ - وفي القرار نفسه، طلب إلى الأمين العام، في جملة أمور، "أن يلتمس آراء الدول الأعضاء وأعضاء الوكالات المتخصصة والمراقبين وأن يقترح، بعد عملية تشاور حكومية دولية، عددا من المواضيع التطلعية التي تحظى بالأهمية على نطاق واسع ويمكن أن تساعد على تركيز اهتمام مؤتمر قمة الألفية في سياق موضوع شامل، لكي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين المستأنفة". وطلب إلى الأمين العام فضلا عن ذلك "أن يتشاور مع المنظمات غير الحكومية، حسب الاقتضاء، قبل تقديم مقترحاته".

٣ - وعقد رئيس الجمعية العامة في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ و ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ و ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٩ و ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩ مشاورات غير رسمية مفتوحة للجمعية بكامل هيئتها لبحث مسألة جمعية الألفية. وناقشت الدول الأعضاء خلال هذه المشاورات المحتوى المواضيعي لقمة الألفية، ضمن أمور أخرى.

## \* 99-13554

٤ - وهذا التقرير مقدم لزيادة تيسير المداولات الحكومية الدولية بشأن الإطار المواضيعي لقمة الألفية. واستناداً إلى النهج والأفكار المعرب عنها حتى الآن في سياق العملية التشاورية الحكومية الدولية، يتضمن هذا التقرير مقترحات تتعلق بالموضوع الشامل لقمة الألفية وبمواضيعها الفرعية.

#### ثانياً - أسلوب المشاورات

٥ - يعرب الأمين العام عن بالغ شكره لرئيس الجمعية العامة على توليه رئاسة خمس جلسات من المشاورات غير الرسمية للجمعية العامة بكامل هيئتها ولطرفين الميسرين العاملين معه على إجرائها مشاورات غير رسمية للوقوف على آراء الدول الأعضاء بشأن الإطار المواضيعي وغير ذلك من المسائل. وقد استفاد الأمين العام من هذه المشاورات التي أجريت للحصول على آراء الدول الأعضاء وأعضاء الوكالات المتخصصة والمراقبين بشأن الموضوع الشامل والمواضيع الفرعية لقمة الألفية، وفقاً لما يدعو إليه القرار ٢٠٢/٥٣. أما آراء المنظمات غير الحكومية فالتمست عن طريق اللجنة التنفيذية لمنتدى الألفية ومؤتمر المنظمات غير الحكومية. ونوقشت هذه المسألة أيضاً مع فريق الإدارة العليا في المقر. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت لجنة التنسيق الإدارية يومي ٩ و ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩ في جنيف، ندوة في معتكف خصصتها للتحديات الكبرى التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة.

#### ثالثاً - الإطار المواضيعي لمؤتمر قمة الألفية

٦ - أكد في المناقشات التي جرت في إطار المشاورات غير الرسمية المفتوحة للجمعية بكامل هيئتها، على أنه أياً كان القرار الذي تتخذه الجمعية العامة في هذا الشأن، ينبغي أن ينطوي الموضوع أو المواضيع على "صياغة وتأكيد رؤية موحية للأمم المتحدة في الحقبة الجديدة" وعلى "تهيئة فرصة لتعزيز الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين"، وفقاً لما يتوخاه القرار ٢٠٢/٥٣. وذكرت في هذا السياق، المواضيع الشاملة التالية:

(أ) دور الأمم المتحدة ومهمتها في القرن الحادي والعشرين؛

(ب) نحو مجتمع عالمي: مهام الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين؛

(ج) التحديات الجديدة للتعددية في عصر العولمة؛

(د) التعاون الدولي ودور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين؛

(هـ) دور الأمم المتحدة في تعزيز السلام والتنمية البشرية المستدامة في ظروف العولمة.

٧ - واقترحت مواضيع أخرى، إما ضمن موضوع شامل أو كمواضيع مستقلة، وهي كما يلي:

(أ) تعزيز قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة لحالات النزاع باتخاذ تدابير تشمل التدابير الوقائية وأنشطة حفظ السلام والأنشطة الإنسانية وأنشطة بناء السلام، وإقامة الروابط بينها؛

(ب) وضع صيغة لآلية التعاون فيما بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية؛

(ج) السلام، والأمن الدولي، وتسوية المنازعات؛

(د) نزع السلاح؛

(هـ) نزع الأسلحة التقليدية والنووية؛

(و) التعاون الإنمائي والقضاء على الفقر؛

(ز) التنمية، بما فيها القضاء على الفقر؛

(ح) تمويل التنمية؛

(ط) التنمية المستدامة؛

(ي) العولمة وآثارها؛

(ك) القضاء على الفقر في سياق العولمة؛

(ل) أمن الإنسان في سياق العولمة؛

(م) حقوق الإنسان؛

(ن) التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان؛

(س) التغييرات الهيكلية وتحسين منظومة الأمم المتحدة؛

(ع) الإقليمية والتعددية؛

(ف) العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني؛

(ص) تعزيز أهمية الجمعية العامة: ترتيبات جديدة لأعمال الجمعية العامة؛

(ق) التعاون الدولي ودور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

٨ - وأعرب فضلا عن ذلك مرارا عن رأي مفاده أن المواضيع المقترحة متداخلة في الواقع، وينبغي بالتالي أن يؤخذ بحد أي موضوع معين في الاعتبار عند بحث موضوع آخر. ورئي بوجه خاص أنه ينبغي أن يركز الموضوع المختار أو المواضيع المختارة على العلاقة بين التنمية من ناحية والسلام والأمن من الناحية الأخرى، فتعبر بذلك عن طموح مشترك إلى تعزيز التنمية والسلام وإقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد.

#### رابعاً - التوصيات

٩ - في الوقت المتاح بين اتخاذ القرار ٢٠٢/٥٣ وإعداد هذا التقرير، أعربت الدول الأعضاء عن آرائها في الموضوع الشامل والمواضيع الفرعية لقمة الألفية، وفقا لما ينص عليه القرار المذكور. ولئن كانت هذه العملية الحكومية الدولية المتعلقة بالمحتوى المواضيعي لجمعية الألفية لا تزال جارية، فإن الأمين العام يرى من المفيد في هذه المرحلة أن يقدم توصياته بشأن الموضوع الشامل والمواضيع الفرعية لقمة الألفية بقصد التشجيع على إجراء مزيد من المناقشات المكثفة.

١٠ - ويود الأمين العام أن يقترح ما يلي للموضوع الشامل والمواضيع الفرعية لقمة الألفية:

الموضوع الشامل: "الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين"

المواضيع الفرعية: (أ) السلم والأمن، بما في ذلك نزع السلاح؛

(ب) التنمية، بما فيها القضاء على الفقر؛

(ج) حقوق الإنسان؛

(د) تعزيز الأمم المتحدة.

#### خامسا - خاتمة

١١ - جاءت المقترحات الآتية الذكر نتيجة اقتناع ذي شقين: أولاهما أن مناسبة الألفية الثالثة تتيح للمنظمة العالمية الوحيدة فرصة تأتي في حينها، سواء من حيث عضوية هذه المنظمة أو من حيث مجالات عملها، لاستبانة التحديات التي سوف تواجهها في المستقبل وللإضطلاع بعملية تخطيطية لتحسين وتعزيز مؤسسة فريدة من نوعها؛ وثانيهما أن مؤتمر قمة الألفية سيكون بلا ريب أكثر من مجرد حدث احتفالي. فلا بد له من إتاحة فرصة لتجديد الالتزام معنويا بالأهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وإعطاء زخم سياسي جديد للتعاون والتضامن الدوليين اللذين تطالب بهما شعوب العالم بصورة متزايدة.

-----